السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ بين التطرف والاعتدال

Iraqi's foreign policy after 2011 between extremism and moderation

مقدم الى المؤتمر الدولي العلمي الثاني لجامعة الانبار ٢٠٢٢

(الاعتدال في الخطاب طريقنا الى السلام)

اعداد

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان

Dr. Arkan Ibraheem Adwan

arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

الملخص:

استعرض البحث السياسة الخارجية العراقية بعد عام٢٠١١، من اجل تقييم اداء السياسة الخارجية العراقية، ورصد التطرف والاعتدال في سلوك الدولة الخارجي، من خلال المقارنة بين السياسة الخارجية لكل من حكومات المالكي والعبادي وفترة عبد المهدي والكاظمي، وذلك من خلال استخدام المنهج المقارن، للمقارنة بين السلوك العراقي في الفترات المذكورة، وتوصل البحث الى ان هناك تحول في سلوك الدولة خارجيا من التطرف الى الاعتدال، وأثر ذلك في مكانة الدولة الاقليمية، واعاد للعراق احد مقومات الدولة، وان كان في الحد الأدنى. اذ مثلت فترة السيد مصطفى الكاظمي، الفترة الأكثر فاعلية بالنسبة لدور العراق الخارجي،

عبـر الاهتمـام بالبيئـة الخارجيـة، والتركيـز علـى دبلوماسـية القمـة، والمـؤتمرات الدوليـة الثنائيـة والجماعيـة، وعقـد الاتفاقيـات، والاهتمـام بالفعاليـات السياسية والاعلاميـة والثقافيـة وحتـى المجتمعيـة، الأمـر الـذي انعكس بشكل كبير على مكانة العراق الدولية بشكل أكثر إيجابيـة، وعزز ثقة المجتمع الدولي بالنظام السياسي العراقي.

الكلمـات المفتاحيـة: السياسـة الخارجيـة، العـراق، التطـرف، الاعتـدال، المكانة الاقليمية.

Abstract:

The research reviewed the Iraqi foreign policy after 2011, in order to evaluate the performance of the Iraqi foreign policy, and to monitor extremism and moderation in the state's external behavior, by comparing the foreign policy of each of the Maliki and Al-Abadi governments and the period of Abdul-Mahdi and Al-Kazemi, through the use of the comparative approach to compare the Iraqi behavior, During the mentioned periods, and the researcher concluded that there is a shift in the state's behavior externally from extremism to moderation, this affected the status of the regional state, and restored to Iraq, one of the elements of the state, albeit at a

minimum level. And the period of Mr. Mustafa Al-Kazemi represented the most effective period for Iraq's external role, by paying attention to the external environment, focusing on summit diplomacy, bilateral and collective international conferences, concluding agreements, and paying attention to political, media, cultural and even societal activities, which was largely reflected on Iraq's international standing, More positively, which strengthened the international community's confidence in the Iraqi political system.

Keywords: foreign policy, Iraq, extremism, moderation, regional status.

المقدمة:

قد يكون من غير المألوف اطلاق صفة التطرف أو الاعتدال أو غيرها من الصفات البشرية على الدول، أو على سلوك الدول؛ فالبعض يرى بأن الدول كائن اعتباري وظيفي مختلف عن الانسان، وبالمقابل هناك فئة من باحثي العلوم السياسية والسياسة الخارجية، يؤكدون على دور وتأثير العامل البشري على سلوك الدول والفاعلون من غير الدول بشكل كبير، بمعنى ان سلوك الدول ما هو الا امتداد لسلوك صناع القرار الذين هم بشراً بطبيعة الحال، وبما ان سلوك الدول ما هو الا عبارة عن تجسيد

لسلوك وتوجهات الافراد، فان الاعتدال من عدمه يؤثر على مكانتها، كما يؤثر في سمعة ومكانة الانسان بشكل خاص.

نماذج كثيرة اثبتت بأن التطرف في السلوك الخارجي يؤثر على مكانة الدولة، لأن السياسة الخارجية الرشيدة تتميز بالمرونة والثبات؛ فلا يمكن أن تنجح سياسة متصلبة ومنغلقة، وهناك أمثلة كثيرة لهذا النمط من السلوك، العراق قبل عام ٢٠٠٣، ايران، كوريا الشمالية، ليبيا القذافي، السودان...الخ.

مقابل السلوك الرشيد المعتدل في التفاعل الخارجي الذي قد يأتي للدولة بمكاسب كبيرة تؤثر على مكانتها وتجعلها تمتلك أدوارا تفوق حدود قدراتها المتاحة، وأيضاً هناك أمثلة كثيرة لهذا النمط، قطر بعد عام ١٩٩٥، الامارات، تركيا، الأردن، وبعض الدول الكبرى التي خرجت منهكة من الحروب، المانيا واليابان، وكوريا الجنوبية.

وبالنسبة للعراق، فإنه بعد عام ٢٠١١، شهد تحولات مختلفة في سياسته الخارجية، مراحل متطرفة وغير معتدلة، أثرت في مكانته؛ كونه اختار توجه معين وتطرف فيه، أما بعد التحرير من الارهاب، حدث بعض التغير في التوجه الخارجي العراقي، إذ يمكن وصف سلوكه الخارجي بأنه اكثر اعتدالاً، الأمر الذي انعكس على مكانة الدولة خارجيا (اقليميا ودوليا)، بل وحتى شعبيا، اذ بدأت عودة ملامح الدولة ذات السيادة تعود بعض الشيء، بعد ان فقدها العراق منذ عام ٢٠٠٣، والمؤشرات عديدة لهذه المقولة منها، تبادل الزيارات على أعلى المستويات، ومؤتمرات القمة، الوفود والفعاليات الفنية والثقافية...الخ.

وفي هذه الدراسة، تم قياس معدلات التطرف والاعتدال في السياسة الخارجية من خلال بعض المؤشرات التي توضح ذلك، وهي الموقف العراقي من القوى العظمى والكبرى والاقليمية، والجوار العربي، والازمة السورية، كحالات اساسية للدراسة.

اشكالية الدراسة:

عند الحديث عن مفهومي التطرف والاعتدال في هذه الدراسة فإن المقصود هو رصد وتحليل سلوك الدولة في تفاعلاتها الخارجية في فترة الدراسة، هل كان سلوكاً معتدلاً غير منحازاً ويراعي مصلحة العراق بالدرجة الاساس؟ أم انه كان سلوكا منحازاً وفقاً لمصالح شخصية او نخبوية؟ وكيف أثر ذلك السلوك في سمعة ومكانة العراق دولياً واقليمياً؟ بمعنى أخر، كيف يمكن وصف السياسة الخارجية العراقية في محيطها الخارجي؟ هل يوازن في تفاعلاته الخارجية في تنظيم علاقاته ومواقفه من القضايا الدولية والاقليمية بشكل معتدل؟ أي يقف بمسافة واحدة من جميع الأطراف؟ أم انه انحاز في علاقاته ومواقفه لطرف على حساب الأخر؟ وما هي الاسباب؟

وتبعاً لذلك، تحاول الدراسة بالإضافة الى الاجابة عن التساؤلات السابقة، الاجابة على السؤال النظري الرئيس التالي: كيف يؤثر الاعتدال في التوجهات الخارجية على مكانة الوحدة السياسية الدولية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع تقييم السياسة الخارجية العراقية، في فترة مهمة أثرت في الدولة العراقية وفي النظام الاقليمي الشرق أوسطي بشكل عام، بسبب الأحداث التي شهدها العراق، وكيف أثرت في بنية الدولة وسلوكها داخلياً وخارجياً. وبالتالي، تكمن اهمية الدراسات التي تبحث في رصد وتحليل السياسة الخارجية للدولة ومحاولة ايجاد حلول وتوصيات لصناع القرار من أجل تقويم جوانب الخلل والفتور في إدارة شؤون الدولة وعلاقاتها الخارجية، في تسليط الضوء على أسباب وعوامل الخلل في الإدارة، ومحاولة وضع مؤشرات محددة للسلوك العقلاني، الذي يحقق مصالح الدولة ويعظم من دورها ومكانتها الاقليمية. ومن جانبه، يمتلك العراق فرص كبيرة لتنمية دوره ومكانته الخارجية من خلال استغلال شبكة العلاقات الواسعة التي يمتلكها بشكل يخدم مصالح الدولة عبر إعادة تنظيم التوازن في شكل وطبيعة هذه العلاقات، وكل ذلك بالنتيجة ينعكس على مكانة الدولة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من اجل اختبار الفرضية التي تقول، أن هناك علاقة طردية بين التوجه المعتدل في السلوك الخارجي للدول، وبين مكانتها الدولية، بالأخص في حال عدم امتلاكها عوامل قوة خاصة، والقدرة على فرض سياساتها ونفوذها وتدعيم مكانتها الدولية بشكل مستقل.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين سلوك الدولة الخارجي في حقب زمنية مختلفة، وتوضيح تأثير الانحياز والاعتدال في السياسة الخارجية على مكانة الدولة وعلاقاتها الخارجية من عدمه.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى المباحث الرئيسة التالية: المبحث الأول، السياسة الخارجية العراقية ٢٠١١-٢٠١٤، وهي فترة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي (الولاية الثانية). والمبحث الثاني بعنوان، السياسة الخارجية العراقية ٢٠١٤-٢٠١٩، وقد تضمنت فترتي حكومة رئيسي الوزراء الاسبق والسابق حيد العبادي وعادل عبد المهدي. أما المبحث الثالث، فتناول السياسة الخارجية العراقية ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وهي فترة رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي، وذلك من أجل رصد كيف كانت مكانة العراق الخارجية، وكيف كانت تنظر له الدول الاخرى في كل حقبة، وفقا لسلوك الدول في محيطها الخارجي.

I. المبحث الأول

السياسة الخارجية العراقية ٢٠١١-٢٠١٤

بوصفها أول حكومة عراقية تمت خلال ولياتها الثانية عملية الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١، بموجب اتفاق الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق، والذي نص على استكمال انحساب القوات الامريكية القتالية من الاراضي العراقي، والعمل على دعم العراق في العديد من المجالات، باعتباره حليفاً رئيساً للولايات المتحدة في المنطقة. تمثل الفترة بعد عام ٢٠١١، الفترة النموذجية لرصد وتحليل أداء السياسة الخارجية العراقية بشكل موضوعي؛ فمنذ العام ٢٠٠٣، وحتى فترة الدراسة أعلاه، مثلت الولايات المتحدة الامريكية الجهة الرئيسة المسيطرة على القرار العراقي وفي تحديد سياساته سواء كانت في إدارة شؤون الدولة داخلياً، أو حتى في محيطها الخارجي، هذا فضلاً عن انشغال العراق في تلك الفترة بتنظيم شؤونه الداخلية ومواجهة الجماعات الارهابية المختلفة، والتي استنزفت طاقات الدولة، ولم يعد بالتالي هناك امكانية للحديث عن السياسة الخارجية العراقية في تلك الفترة لهذه الاسباب وغيرها، التي غاب بسببها الدور الخارجي العراقي، بسبب نقص أو فقدان السيادة والاستقلالية في إدارة شؤون البلاد. فلم تكن أهداف السياسة الخارجية العراقية في بداية فترة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واضحة، لأن الحاكم المدني للعراق آنذاك (بول بريمر)، لم يكن يعطي لقضية العلاقات العراقية الخارجية الاهتمام الذي تستحقه، وأيضاً تفشي ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية[1]، وبالتالي استنزفت طاقات الدولة داخلياً على حساب الدور الخارجي ومكانة الدولة بالنسبة لدول الجوار العربي والاقليمي.

([1]) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٤، عام ٢٠١٠ ، ص ٨٤.

I. أ _ العراق والتنافس الامريكي الايراني:

بشكل عام يمكن وصف السلوك الخارجي العراقي في تلك الفترة بأنه الأكثر انحيازً وتطرفاً في تبني المواقف الخارجية، الأمر الذي أثر على مكانة الدولة الاقليمية، وفي علاقاتها الخارجية، وأثرت بالتالي على الأوضاع الداخلية بشكل سلبي؛ اذ تم ترسيخ حالة الاستقطاب المذهبي والطائفي في مؤسسات الدولة العراقية، وتنامت في تلك الفترة حدة الشحن الطائفي بشكل كبير، وحدث اختلال واضح بالنسبة لعملية التوازن في إدارة مؤسسات الدولة وبالأخص الأمنية في الفترة من اواخر ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٤[٢].

ويمكن القول بأنه في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٤، ترسخت ظاهرة الانحياز التام لدولة ايران، على حساب المحيط العربي والدولي، فلم تكن الدول العربية وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي مرتاحة من الأساس لتولي السيد (نوري المالكي) رئاسة الحكومة العراقية في الولاية الثانية، وكانت تدعم الى جانب تركيا تولي (اياد علاوي) لرئاسة الحكومة العراقية عام ٢٠١٠[٣]، الأمر الذي انعكس على تنامي النفوذ الايراني في العراق، وأدى الى تنمية حدة الشحن الطائفي والمذهبي بشكل خطير، كان من أهم تداعياته تنامي دور تنظيم (داعش الارهابي) مستغلاً حالة الاحتقان الطائفي التي نتجت عن السياسات الحكومية داخلياً وخارجياً، وذلك بسبب العلاقات المترابطة والمتداخلة بين السياسات الداخلية والخارجية؛ إذ يمكن أن يكون لبعض السياسات الخارجية انعكاسات داخلية مهمة، وعلى العكس يمكن ان تقود بعض السياسات الداخلية الى تحقيق اهداف ونتائج خارجية مختلفة. فبعد عام ٢٠١٠، تنامى الدور الايراني في العراق بشكل غير مسبوق، وباتت لها

---

(٢) علي رظا نادر، الدور الذي تظلع فبه ايران ي العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وايران؟، وجهات نظر، RAND، ٢٠١٥، ص٢، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/٢، متاح على الرابط التالي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE151/RAND_PE151z1.arabic.pdf

(٣) مروان قبلان، "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الاقليمية"، سياسات عربية، العدد ١٨، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، ص٧٤.

اليد العليا في حسم الخلافات السياسية الداخلية، والوصول الى اتفاقات بشأن بعض القضايا الخلافية بين الفرقاء العراقيين[٤].

وبالتالي، فإن الانحياز التام للجانب الايراني في تلك الفترة، أثر على العراق ومكانته الدولية والاقليمية، بشكل سلبي؛ اذ ساد نوع من الفتور في العلاقات العراقية العربية، وايضا في طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت المنطقة العربية بعد احداث ما عرف بـ(الربيع العربي)، نوعا من الانقسام والاستقطاب الدولي- الاقليمي، متمثلاً بمحورين متناقضين وفقا للأهداف التي يسعى كل منهما الى تحقيقها، ووفقا للعلاقات مع القوى الدولية والعالمية، محور عربي اسلامي تقوده المملكة العربية السعودية ويضم دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية والاسلامية الاخرى، ومحور تقوده ايران وحلفائها من دول وفاعلون من غير الدول، يسعى الى تنمية النفوذ والمكانة في المنطقة بشكل يضمن تحقيق مصالحه بدون منافس[٥].

وفيما يخص وضع العراق الاقليمي في تلك الفترة، فلم تكن الدول العربية وبالأخص دول مجلس التعاون وعلى رأسها دولتي قطر والمملكة العربية السعودية فضلا عن تركيا، متوافقة مع سياسات العراق الخارجية ووضعه الاقليمي، بسبب التوافق التام في سياسات ومواقف الحكومة العراقية مع السياسات الايرانية في المنطقة، ومن هنا رحبت هذه الدول بفوز القائمة العراقية برئاسة (إياد علاوي) بالانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠ كما ذكرنا، لكي تعمل بعد ذلك على عودة العراق الى محيطه العربي والاقليمي بشكل أكثر اتزاناً، بسبب قربه الشديد والمنحاز تماماً للجانب الايراني[٦].

وتبعاً لذلك، فقد أدى التطرف في السياسة الخارجية العراقية في تلك الفترة، الى استمرار عزلة العراق، وضعف دوره الخارجي، واهتزاز مكانته الاقليمية، بسبب

---

(٤) المصدر السابق، ص٧٣.
(٥) رائد حامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، المعهد المصري للدراسات، ٢٤ ابريل ٢٠١٩، ص٦.
(٦) مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢٢.

عدم التزام الحياد أو الاعتدال في التفاعلات الخارجية الأمر الذي كانت لـه انعكاسات سلبية علـى الدولـة العراقيـة وعلاقاتهـا الاقليميـة والدوليـة بشـكل كبيـر، ممـا أدى الـى تزايد حدة الضعف وانكشاف الدولـة، وتنـامي حدة ظـاهرة عدم الاستقرار السياسـي والامنـي التـي كـان مـن أهـم تبعاتهـا سـقوط أجـزاء واسـعة مـن الدولـة بيـد الجماعـات الارهابيــة، ودلالــة الــرفض الاقليمــي والــدولي للسياســات العراقيــة آنــذاك، هــو الضــغوطات التــي تعـرض لهـا العـراق بعـد الانتخابـات البرلمانيـة لعـام ٢٠١٤، والمسـاومات الدوليـة التـي تمـت قبـل تشـكيل التحـالف الـدولي لمحاربـة (داعـش الارهـابي)، والتـي كـان مـن أهمهـا الاعتـدال فـي السـلوك العراقـي الخـارجي، وعـدم التدخل فـي شـؤون الـدول الاخـرى وعـدم جعـل العـراق سـاحة لتهديـد الأمـن الاقليمـي والدولي.

I. ب_ الموقف العراقي من الأزمة السورية:

تعد الازمة السورية من أكثر الأزمات العربية – الاقليمية تعقيداً؛ بسبب تداخل وتعدد القوى الفاعلة والمؤثرة فيها داخليا وخارجيا، وادوار الفاعلون المؤثرون فيها، وقد افرزت تطورات الأزمة، وجود أدوار وارتباطات خارجية (اقليمية ودولية)، بحيث أصبح مصير الدولـة السورية وتطورات الأوضـاع فيهـا، مرهونـاً بمصـالح ورغبات القـوى الخارجيـة إلـى حـدٍ كبيـر، وذلـك بسـبب نجـاح النظـام السياسـي السـوري فـي استثمار تحالفاتـه الخارجيـة مـع العديـد مـن الفـاعلين الـدوليين سـواء مـن الـدول أو مـن غير الدول، من أجل البقاء في السلطة، ومواجهة كافة الضغوط التـي تعـرض لهـا منـذ بدايـة الأحـداث فـي سـوريا فـي مـارس ٢٠١١. وبالتـالي، فقد تحولـت الأوضـاع فـي سوريا إلى أزمة إقليمية، نتيجة التدخلات الخارجية في الأزمة، سواء كـان ذلـك تحت حجة التدخل الشرعي وفقا لطلب وحاجة النظام السياسـي الحـاكم فـي سـوريا، أو حتـى تدخلا سافرا بدون أي سند قانوي، وقد اختلفت مواقف القوى العربيـة والإقليميـة من الأزمـة السورية، حسـب مصـالح الأطـراف المتدخلـة، وعليـه، باتـت الأزمـة السـورية

وتطوراتها ومصير الدولة مرهوناً بشكل مباشرٍ بسياسات ومواقف القوى الإقليمية والدولية[٧].

وبالتالي، فإن التباين من الأوضاع في سوريا مثل محددا مهما في طبيعة العلاقات العربية – العربية، والعربية – الدولية، في أن واحد، وبات الموقف من النظام السوري يلعب دورا مهما في تصنيف الدول العربية وتقسيمها الى فئات متناحرة؛ بسبب رغبة بعض الاطراف العربية وتحديدا بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر في فترة حكم الرئيس الاسبق محمد مرسي، وقوى اقليمية ودولية، في اسقاط النظام السياسي الحاكم في سوريا، واستبداله بنظام سياسي جديد يكون اكثر انفتاحا واندماجا، مع محيطه العربي، والابتعاد عن المحور الايراني وسياساتها الاقليمية.

وبالنسبة للموقف العراقي الرسمي، فقد اتسم بالتجاوب النسبي مع الموقف الايراني من الأوضاع في سوريا، وتجلى برفض التدخلات الخارجية في سوريا، ورفض مقترحات فرض عقوبات عربية ودولية، وتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية، فحكومة بغداد تخشى من أن تغيير نظام الحكم في سوريا قد يشكل تهديدا جديا على النظام السياسي العراقي[٨]، والذي كان يشهد الخطوات الاولى من حيث محاولات تحقيق الاستقرار النسبي؛ اذ ادى الانقسام بين الاطراف السياسية العراقية من الأزمة السورية، الى انقسام في التوجهات السياسية الخارجية للقوى السياسية الرئيسة، الأمر الذي دفع بالموقف العراقي الرسمي الى الانحياز للجانب الايراني الداعم الاقليمي الأكبر للنظام السوري، بينما اندفعت الاطراف السياسية العراقية الأخرى الى الاقتراب من تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعارضة للنظام السوري والداعمة لقوى المعارضة السورية[٩]. الأمر الذي جاء بتبعات سلبية على السياسة الخارجية العراقية بسبب تزايد حدة التناقض والانقسام

---

(٧) سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٣"، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ٦٣.

(٨) محمد عباس ناجي، العراق وتحديات الأزمة السورية، مقالات الجزيرة، ٢٠١٢/١١/١٦. شوهد بتاريخ، ٢٠٢٢/٢/٣. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2012/11/16/

(9) Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, CRNEGIE MIDDLE EAST CENTER, December 24, 2013 Paper, access in 28/2/2022. At;
https://carnegie-mec.org/2013/12/24/iraq-s-tangled-foreign-interests-and-relations-pub-54010

الداخلي، والذي أثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية للدولة ومكانتها الاقليمية والدولية.

وايضا قامت الحكومة العراقية بتوفير الدعم المالي والاقتصادي للجانب السوري تعويضا عن الضغوطات الاقتصادية المفروضة على سوريا من جانب الدول العربية والاقليمية، اذ قام العراق بتبادلات تجارية مع الجانب السوري بقيمة سنوية تصل الى (٢مليار دولار)، وقام باستضافة ممثلين عن سوريا في قطاعي التجارة والاقتصاد والاعمال السوري، فضلا عن تزويد سوريا بكميات كبيرة من النفط بشكل عاجل، وايضا قامت بتجديد عقود سابقة تعود للنظام العراقي السابق، بقيمة مالية كبيرة كان الهدف منها ضخ أموال نقدية لمصلحة نظام الأسد، وقد تنامت العلاقات العراقية السورية الى درجة كبيرة، على خلاف العلاقات العربية السورية التي وصلت الى حد المقاطعة[١٠]، هذا فضلا عن تبادل الزيارات الرسمية على المستوى الوزاري والتي تؤشر على متانة العلاقات العراقية السورية بدرجة عالية في تلك الفترة، التي كانت تضغط فيها الدول العربية على سوريا للقبول بخطة الجامعة العربية للسلام، والتي كان من شانها ان تجد حلاً سريعا لإنهاء الحملة الحكومية ضد الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها سوريا[١١]. وأيضا على الجانب الانساني، لم تسمح الحكومة العراقية آنذاك باستقبال اللاجئين السوريين في بداية الأزمة حتى اشتدت المعارك في دير الزور والحسكة وحلب المدن القريبة من الحدود العراقية في ٢٣ تموز ٢٠١٢، وتشددت الحكومة العراقية أيضا في تعاملها مع جميع الفاعليات الاجتماعية في الداخل العراقي التي تضامنت مع الاحداث في سوريا[١٢].

---

(١٠) "العراق يقدّم طوق نجاة للأسد"، الجريدة، ١٣-٠٩-٢٠١١. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/٣. متاح على الرابط التالي:
https://www.aljarida.com/articles/1461981394939152500/

(11) 'Iraqi Foreign Policy: Actors and Processes', CHATHAM HOUSE, Middle East and North Africa Programme Workshop Summary, November 2012, p4. access in ٤/2/2022. At;
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/1112iraq_summary.pdf

(١٢) نيروز ساتيك، "الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٣، ص ١٥.

وبالتالي، فإن الموقف العراقي الداعم للنظام السوري والمنسجم مع السلوك الايراني في سوريا، جاء بتبعات سلبية على العلاقات العراقية العربية نتيجة تطورات الأزمة السورية، بسبب تنامي العلاقات العراقية – الايرانية والانحياز التام لجانب النظام السوري وايران[١٣]، وحتى على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، التي فرضت على العراق اتخاذ موقف الحياد، وضرورة القيام بدور حقيقي في منع عمليات تهريب الاسلحة والمقاتلين من ايران الى سوريا، وقد استجاب العراق لتلك الضغوط وقام بتفتيش طائرتين ايرانيتين بشكل عشوائي للتأكد من عدم وجود شحنات اسلحة مهربة الى سوريا.

وقد تعرض العراق بسبب الموقف من الأزمة السورية، الى ضغوطات مختلفة من قبل الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية والاقليمية والتي هددت بتقليص فرص الدعم المادي والمعنوي المقدمة للعراق من أجل تجاوز العديد من المعوقات السياسية والامنية والاقتصادية التي يواجهها العراق منذ عام ٢٠٠٣، وقد نقلت بعض المصادر عن رسالة تهديد واضحة من الجانب الامريكي على لسان الجنرال (ديمبسي) قائلا لبعض الساسة العراقيين في لقاء **" بكل وضوح وصراحة إن استمرار موقفهم المؤيد للرئيس بشار الأسد والمتناغم إلى حد كبير مع الموقف الإيراني، لم يعد مقبولا بالنسبة لواشنطن، وأنه سوف يؤثر سلبا على العلاقات المستقبلية بين الطرفين "**[١٤].

وتبعا لذلك، يمكن وصف السياسة الخارجية العراقية في فترة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي، بأنها سياسة متطرفة وغير معتدلة، كونها لم تلتزم الحياد في تحديد الموقف العراقي من التفاعلات والازمات الاقليمية والدولية، ولم تنسجم مع السياسات الخارجية للدول العربية في تلك الفترة، الأمر الذي جاء بتبعات سلبية على دولة العراق، ومكانته الاقليمية، اذ استمرت نظرة العداء العربية والدولية للنظام السياسي العراقي في تلك الفترة، ولم نشهد اي محاولات عربية للانفتاح على العراق، وكل

([13])Paul Salem, Op Cit.

([١٤]) فارس الخطاب، العراق وإشكاليات الموقف من الثورة السورية، مقالات الجزيرة، ٢٠١٢/٨/٣٠، شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٤. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2012/8/30

ذلك يمكن تفسيره كما ذكرنا بسبب التشدد في المواقف السياسية الخارجية بدون مراعاة مصلحة الدولة الرئيسة منها.

II. المبحث الثاني

السياسة الخارجية العراقية ٢٠١٤-٢٠١٩

ممكن اعتبار فترة تولي رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي رئاسة الحكومة العراقية عام ٢٠١٤، بداية التحول في الوضع الاقليمي للعراق؛ إذ شهدت هذه الفترة نوعاً من الانفتاح على الجوار العربي، وحاول صانع القرار خلالها من احداث توازن ولو كان بشكل نسبي في العلاقات العراقية الخارجية، وذلك من خلال تبني مواقف اكثر اعتدالا في التفاعل في علاقات العراق الاقليمية والدولية، وممكن ملاحظة ذلك من خلال رصد التفاعلات العراقية الخارجية في المحاور الرئيسة التي لعبت دورا في ترسيخ مكانة العراق الاقليمية بالنسبة للدول المجاورة، وعلى رأسها اعادة التوازن ولو بشكل نسبي في التفاعلات العراقية مع الجانبين الايراني والامريكي، ومحاولة الانفتاح على جميع الأطراف، والوقوف بمسافة واحدة من الجميع.

وفيما يخص العلاقات العراقية - الايرانية، فقد شهت نوعا من الفتور بسبب عدم ارتياح الجانب الايراني للسلوك العراقي في تلك الفترة، بسبب عدم الخضوع (المطلق) للجانب الايراني، على الرغم من توثيق الدور الايراني المعلن في العراق بعد عمليات التحرير، وتوثيق العلاقات بين الطرفين باتفاقيات تعاون دفاعي وأمني مشترك تم توقيعها في ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠١٧، والتي لاقت رد فعل معارض من الجانب الأمريكي، اذ رات الولايات المتحدة بأنها سوف تعمل على تعزيز دور (دولة

مارقة)، وبالأخص بعد أن وصلت العلاقات بين الجانبين الى درجة قد لا تحتاج معها الى عقد اتفاقيات من أجل توثيقها[١٥].

مقابل الانفتاح على المحيط العربي والاقليمي، ومراعاة مصالح الولايات المتحدة الامريكية في العراق، الأمر الذي انعكس على العلاقات العراقية – العربية، والعراقية – الدولية، كون التفاعلات الدولية مع الجانب الايراني في أغلبها، أشبه باللعبة الصفرية، التي يمثل كل تقدم فيها لطرف تراجعاً للأطراف الأخرى، والعكس صحيح أيضاً؛ بمعنى ان الخضوع التام والانصياع للسلوك الايراني الاقليمي، يؤدي الى تراجع العلاقات العراقية العربية بشكل مباشر، والعكس يحدث كذلك عند التوازن في العلاقات العراقية الايرانية، اذ يؤدي بطبيعة الحال الى تنامي العلاقات العراقية العربية، ومكانة العراق الدولية بشكل مباشر.

وبالرغم من أن الحضور الايراني في العراق بات بشكل معلن بالأخص بعد المساهمة في عمليات تحرير العراق من تنظيم (داعش) الارهابي، إلا أن ما يحسب لحكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، أنه استطاع ان يحافظ على علاقة متوازنة مع الجانب الايراني عبر اعطائها الدور الذي يرضي المطالب الايرانية في العراق، مع الاحتفاظ بنوع من الاستقلال في القرار العراقي، إزاء المتطلبات والقرارات الايرانية المتزايدة، فقد ركز العبادي على الأمور التي تساعد على تحرير العراق ومواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة، وتجنب الخوض في المسائل الثانوية التي تبدد الجهد والقدرات وتثير الخلافات، سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا، أو حتى في الامور العقائدية[١٦].

وبالمقابل حرص السيد حيدر العبادي على تعزيز حضور العراق على الساحة العربية من خلال بوابة المملكة العربية السعودية، التي حدث معها نوع من التفاعل

---

(١٥) محجوب الزويري، " التعاون الدفاعي بين العراق وإيران.. هل من جديد؟"، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٧/٢٧. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٠. متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/opinions/2017/7/27/

(١٦) حسن منيمنة، "شعرات معاوية: رئيس الوزراء حيدر العبادي وإدارة العلاقة العراقية الإيرانية"، FIKRA FORUM، ١٧ يناير ٢٠١٨. شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠. متاح على الرباط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/shrat-mawyt-ryys-alwzra-hydr-albady-wadart-allaqt-alraqyt-alayranyt

الايجابي في تلك الفترة، بالأخص بعد الزيارة التي قام بها الى السعودية ضمن جولة خارجية كان الهدف منها حسب تصريح لمكتب رئاسة الوزراء العراقية، "مساعٍ دبلوماسية لتنبي مصالحة اقليمية"، مؤكدا (العبادي) اثناء مغادرته من بغداد قائلا "لا نريد أن نكون طرفا في سياسة المحاور، في إشارة إلى تحالف شيعي إقليمي تقوده إيران، مقابل تحالف سني تقوده السعودية"[١٧].

وقد أكد العبادي في أكثر من مناسبة بأن العراق يسعى الى ايجاد شراكات اقليمية حقيقية من أجل المساهمة في محاربة ظاهرة الارهاب، الذي يهدد جميع دول المنطقة بدون استثناء. ويمكن تلمس أثار الاعتدال في السلوك السياسي العراقي الخارجي من خلال حرص دول الخليج العربية على دعم العراق في حربه ضد الارهاب، وتأييد سياسات حكومة الدكتور حيدر العبادي التي تتميز بالانفتاح على جميع الاطراف، حيث أشار وزير الخارجية السعودي الأسبق سعود الفيصل في كلمة له القاها في (بروكسل) امام دول التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي، الى أن،" مساهمة المملكة لم تقتصر على العلميات العسكرية، بل امتدت لتشمل تقديم المساعدات الانسانية للشعب العراقي، والتنسيق مع المجتمع الدولي لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الارهابية، وفضح الطبيعة الاجرامية لهذه الجماعات..."، بالإضافة الى تأكيد اعلان الدوحة الذي صدر عن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر كانون أول عام ٢٠١٤، بأن هناك تغيرا جذريا في السياسات والرؤى الخليجية تجاه العراق، إذ أكد البيان على دعم الحكومة العراقية سيما في "نشاطها الدبلوماسي الجديد لكي تساهم في اعادة انتاج تفاعلات العراق مع دول الجوار"[١٨].

وقد اعلنت الحكومة العراقية في يوم ٢٠١٥/١/١٠، عن اعادة افتتاح سفارة المملكة العربية السعودية في بغداد، بحضور عراقي رسمي على مستوى نائب رئيس الوزراء آنذاك السيد (بهاء الاعرجي)، الأمر الذي يؤكد على تنامي العلاقات العراقية

([١٧]) "العبادي يزور السعودية سعيا لرأب الانقسام بين السنة والشيعة"، BBC NEWS عربي، ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٧. شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠. متاح على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40326687

([١٨]) علي فارس حميد و قحطان حسين، "الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد/ ٢٨، آب/ ٢٠١٦م، ص ص ٦٧١-٦٧٢.

السعودية، والتي سيكون لها انعكاسات عديدة على الأوضاع العراقية داخليا وخارجيا[١٩].

وبالتالي، فقد استثمر العبادي محاربة الارهاب من أجل توطيد العلاقات العراقية مع جميع الاطراف الاقليمية والدولية، بعدما كان محسوبا على طرف ضد الأخر، الأمر الذي قوبل بترحيب كبير من جانب الدول العربية المهتمة بالأوضاع العراقية والتي تسعى الى جذب العراق؛ اذ يدرك العبادي بأن، "الضغط الأميركي كان سببا رئيسا في حصوله على منصبه وأن مواجهة تنظيم (داعش) الارهابي لابد أن يرتكن على تحالف إقليمي ودولي ذي مصداقية وعلى دعم أميركي جاد وحقيقي"[٢٠]. ومن جانب أخر، حرص العبادي على تحقيق التوازن في العلاقات (العراقية – الامريكية – الايرانية)، وأكد في أكثر من مناسبة بأن العراق "لا يريد أن يكون ساحة للنزاع الأمريكي الايراني"، وإنه يقف بمسافة واحدة من جميع الأطراف الدولية والاقليمية، وحسب وجهة النظر الأمريكية فإن العبادي يمكن ان "يمثل تغييراً مرحّباً به بعد السلطوية والطائفية اللتَين اتّسم بهما رئيس الوزراء السابق المثير للجدل نوري المالكي"[٢١].

وتبعا لما تقدم، يمكن ملاحظة التوازن النسبي في تفاعلات العراق الخارجية في فترة حكومة العبادي، بسبب الانفتاح والتوازن في المواقف والسياسات تجاه الاطراف والقضايا الاقليمية والدولية، وعدم التطرف في تبني المواقف الخارجية، والابتعاد عن سياسة التكتلات والمحاور الاقليمية مع اي جهة او محور على حساب الأخر، وهو ما يعزز موقف العراق الاقليمي عبر لعب دور (الموازن) في التحالفات الاقليمية التي شهدتها المنطقة، الأمر الذي انعكس بدوره على علاقات العراق

---

(١٩) المصدر السابق، ص ٦٧٢.

(٢٠) حارث حسن، "حكومة العبادي: ترميم البيت الداخلي وتوسيع الشراكة الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤سبتمبر ٢٠١٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٤. متاح على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/en/node/3744

(٢١) رانج علاء الدين، "هل لا يزال بمقدور الولايات المتحدة الاعتماد على رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي؟"، BROOKINGS، الجمعة، ١٩ يناير ٢٠١٧. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٤٢٨. متاح على الرابط التالي:
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/01/19

الخارجية، ومكانته الدولية بشكل أكثر إيجابيا[٢٢]، عكس فترة حكومة المالكي، التي زادت فيها عزلة العراق؛ فعلى سبيل المثال وعدت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بتقديم الدعم للحكومة العراقية في أكثر من لقاء، وصرح الجانب السعودي عام ٢٠١٧ بعد زيارة العبادي للمملكة، بأن الأخيرة ستعمل على اعادة افتتاح منفذ (عرعر) الحدودي بين الجانبين من أجل تسهيل عمليات الانتقال والتبادل التجاري بين الجانبين، وغيرها من المؤشرات التي تدل على تغير النظرة الخارجية للعراق، وعدّه بمثابة الدولة الصديقة غير المنحازة الى محور على حساب الأخر.

وبالرغم من ان سياسة المراوحة بين المتنافسين والوقوف على خط الوسط بين القوى الاقليمية، قد ساعدت العراق على تدعيم علاقاته الدولية بشكل أكثر اعتدالا من الفترات السابقة، إلا ان ايران تمكنت من تدعيم نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في العراق بشكل كبير بعد انتخابات عام ٢٠١٨، والتي افرزت فوز تحالف يضم أكثر من كتلة نيابية أغلبها إما موالٍ لطهران، أو انه بلا اجندة سياسية، وعلى رأسها تحالف (الفتح)، مقابل تكتلات ثانية مرحب بها من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاقليمية، افرزت عن تولي السيد عادل عبد المهدي رئاسة الحكومة العراقية خلفاً لحيدر العبادي، والذي تم تقييم توجهات حكومته بانها الأقرب الى ايران على حساب الولايات المتحدة وباقي الدول الاقليمية[٢٣]؛ وبالتالي دخل العراق بحالة من عدم الاستقرار السياسي والامني نتيجة تنامي حالة التنافس الامريكي الايراني من جهة، واندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية في العديد من المحافظات العراقية في الأول من اكتوبر/ تشرين أول عام ٢٠١٩ من جهة أخرى، والتي أدت تداعياتها الى اسقاط حكومة عبد المهدي الذي قدم استقالته في نوفمبر ٢٠١٩، ودخول البلد في مرحلة حكومة تسيير الاعمال برئاسة مصطفى الكاظمي الذي اتفقت عليه القوى السياسية كمرشح تسوية يحظى بدعم الولايات المتحدة

---

(٢٢) علي زياد العلي، "مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الاقليمية"، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص٨.

(٢٣) عبد الكريم كاظم عجيل، "الصراع الامريكي – الايراني في العراق وانعكاساته على احتجاجات ٢٠١٩"، في، "الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠: هل تفرض افقا للدولة المدنية؟"، ابو ظبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب (١٦٠) ابريل/ نيسان ٢٠٢٠. ص ٢٠٨.

الامريكيـة ومرحـب بـه مـن جانـب ايـران، ليواجـه العديـد مـن التحـديات الداخليـة والخارجيـة[٢٤]، وليحـدث نقلـة نوعيـة فـي السياسـة الخارجيـة العراقيـة بـرغم تعـدد المعوقات والعوامل المقيدة له، والفترة القصيرة في عمر الحكومة نسبيا.

III. المبحث الثالث

السياسة الخارجية العراقية ٢٠٢٠-٢٠٢٢

بالرغم من قصر الفترة نسبيا، الا انـه يمكن ملاحظـة التقدم الكبير فـي وضـع ومكانـة الدولة العراقية داخليا وخارجيا؛ بسبب سياسة التوازن فـي تحديد الموقف من جميع الاطـراف والقضـايا الدوليـة والاقليميـة، فمن الأمـور التـي تحسب لحكومـة الكـاظمي التركيز علـى الخـارج وتعدد الزيـارات والمؤتمرات والفعاليـات الدوليـة، والتـي تمثل مؤشراً رئيساً مهماً علـى مكانـة الدولـة فـي محيطهـا الخـارجي؛ اذ شـهد العـراق العديـد من اللقاءات الدولية المهمة، والفعاليات الدولية التـي تؤشـر علـى تغير النظـرة الدوليـة للعراق، فبعد ان كان سلوك الدولة منحازا لطرف على حساب الأخر في التعـاطي مـع التطورات الاقليمية والدولية، بات العراق يقف على مسافة واحدة من جميع الأطـراف الخارجية وهذه مسألة تحسب للحكومة العراقية. ومن المؤشـرات المهمـة علـى فاعليـة الدور الاقليمي العراقي في هذه الفتـرة، تبـادل الزيـارات علـى مستوى القمـة، إذ شـهد العـراق أكثـر مـن لقـاء قمـة فضـلا عـن اللقـاءات وتبـادل الزيـارات علـى مسـتوى المسئولين رفيعي المستوى، لعل اهمها:

IV. أ_ مؤتمر قمة بغداد (العراق-مصر-الاردن ٢٠٢١):

بعد لقاءات اولية جرت في القاهرة وعمان، عقد في ٢٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢١، فـي بغداد لقاء القمة الثلاثية الذي جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي –كأول رئيس مصـري يـزور العـراق منـذ عـام ١٩٩٠-، والعاهـل الاردنـي املـك عبـد الله الثـاني، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، والذي جاء كتأكيد على اللقاءات السـابقة

(٢٤) عادل عبد الحمزة ثجيل، "السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص"، عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، تموز ٢٠٢٠، ص٦.

التـي تمـت فـي عواصـم كـل مـن البلـدين، لتؤكـد علـى تنـامي دور العـراق الاقليمـي، ومحاولة العودة الـي المحيط العربـي والاقليمـي بصـورة اكثـر فاعليـة. وصـدرت عن القمة لأول مرة تصـريحات عن العراق حـول اقامـة "مشـروع انـدماج اقتصـادي بـين الدول الثلاث، وتلميحات إلى توجه نحو تشكيل محور عربي جديد". وقد لاقت القمـة اشادة دولية واقليمية، مـن خـلال رغبـة اطرافهـا فـي توسيع دائـرة التعـاون والاستفادة مـن مخرجاتهـا، بـالأخص وان كـل منهـا تعـاني مـن ازمـات ومشـكلات سياسـية واقتصـادية وامنيـة ومجتمعيـة، وقد رحبـت الولايـات المتحـدة الامريكيـة بهـذه القمـة، وعـدّت اقامـة مشـروع تعـاون عراقـي – مصـري – اردنـي، بمثابـة خطـوة ايجابيـة، ودعمت توجهات التعاون بين الدول الثلاث[٢٥].

وتكمن أهمية لقاء القمة، في مكان انعقاده وظروفه، فلأول مرة تستضيف بغداد لقاءً بهذا المستوى، ولأول مرة يخرج بتصريحات تعبر عن رغبة العراق بعودة العلاقات العربية – العربية الى سابق عهدها، والحديث عن اقامة تكتل ثلاثي عربـي، كخطـورة أولى لتحقيق تعاون على مستوى أوسع يضم مختلف الدول العربية والاقليمية. هذا فضـلا عـن حاجـة الاطـراف الثلاثـة الـى الاسـتفادة مـن مـوارد ومقـدرات الاطـراف الأخرى.

V. ب- قمة بغداد للتعاون والشراكة ٢٠٢١:

استضـافت بغداد فـي ٢٨ آب ٢٠٢١، مؤتمر القمـة الـدولي للتعـاون والشـراكة والـذي شاركت فيها تسعة دول عربية واقليمية، ومنظمات دولية مثل جامعـة الـدول العربيـة، ومنظمـة المؤتمر الاسـلامي، ومجلـس التعـاون الخليجـي، والتـي شـهدت تفـاعلا كبيـرا ولقـاءات ثنائيـة وجماعيـة بـين قـادة الـدول المشـاركة، وتـم بحـث العديـد مـن الملفـات المشـتركة وعلـى رأسـها دعـم العـراق فـي مواجهـة التحـديات المختلفـة، ومـن النقـاط الايجابيـة التـي تحسـب للعـراق فـي هـذه القمـة هـو النجـاح فـي عقـد لقـاءات ثنائيـة بـين

(٢٥) "مثلث مصري أردني عراقي: إحياء محور عربي في ظروف مغايرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 July 2021. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٦. متاح على الرابط التالي:https://studies.aljazeera.net/en/node/5056

بعض الدول التي توجد بينها العديد من الخلافات والمشاكل، واستطاع العراق ان يجد مجالا للحوار والعمل الاقليمي المشترك ولو عبر الحوار، وذلك في مسعى لإحلال الاستقرار والسلام الاقليمي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام[٢٦].

هذا فضلا عن الزيارات والجولات التي يمكن وصفها بـ(مكوكية) لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، وبالأخص في بداية فترة توليه رئاسة الحكومة، والتي شملت دولا عديدة، وحاول من خلالها التأكيد على انفتاح العراق على الجميع، وانه يرحب بالجميع، والتي نجح من خلالها الى حدٍ كبير في تغيير الصورة النمطية التي استقرت في أذهان المجتمع الدولي عن العراق بعد عام ٢٠٠٣، والتي اتسمت بـ(العنف، الارهاب، عدم الاستقرار الداخلي والفساد...الخ)[٢٧].

وغير ذلك من المؤشرات التي تشير إلى نشاط خارجي فعال، وتدل على تغير النظرة الخارجية النمطية للعراق من جانب المحيط العربي والاقليمي والدولي. ولكن ما يؤخذ على السلوك السياسي الخارجي العراقي بشكل عام، أن صناع القرار اعطوا الأولوية لمعالجة ازمات العراق للبيئة الخارجية أكثر من الاهتمام بمتطلبات البيئة الداخلية **-والتي تمثل الانعكاس والاساس للسياسة الخارجية الفاعلة-**؛ بمعنى لم يولي صناع القرار على اختلاف توجهاتهم وسياساتهم في الحكومات المتعاقبة، الأهمية اللازمة للأزمات الداخلية المتعددة التي تعاني منها كافة مؤسسات الدولية الرسمية وغير الرسمية، انما كان التركيز على البيئة الخارجية لتدعيم مكانة الدولة، والحصول على الشرعية الدولية من أجل دعم النخب السياسية الحاكمة، بدلاً من التركيز على الداخل ومحاولة اصلاح مواضع الخلل الداخلية، والتي تمثل استنزافا لطاقات الدولة، وتمثل معوقا رئيسا من معوقات ايجاد سياسة خارجية فاعلة.

---

(٢٦) "البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة"، وزارة الخارجية العراقية، ٢٠٢١/٨/٢٨. شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٧. متاح على الموقع التالي: https://www.mofa.gov.iq/2021/08/?p=25548 ..
انظر ايضا: "قمة بغداد للتعاون والشراكة.. تأكيد قطري على الدور المحوري للعراق وتشديد سعودي على استمرار التنسيق بمكافحة الإرهاب"، شبكة الجزيرة الاعلامية ، شوهد بتاريخ: ٢٠٢١/٨/١٧، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/8/28/

(27) Steven A. Cook,"Iraq Is the Middle East's New Power Broker ", Foreign Policy, August 11, 2021. 2022. access in 18/2/2022. At:
https://foreignpolicy.com/2021/08/11/iraq-is-the-middle-easts-new-power-broker/

وبالتالي فإن العراق بحاجة الى اقامة مؤتمرات وفعاليات دولية ومحلية من اجل معالجة الازمات الداخلية، بقدر أو أكثر من تلك المؤتمرات والفعاليات التي تبذل في سبيل تدعيم مكانة الدولة خارجيا[٢٨]. لأن الاستمرار في السلوك السياسي المتبع يعني استهلاك موارد الدولة ومقدراتها في سبل مختلفة لا تعبر بشكل حقيقي عن الأزمة التي تعيشها الدولة العراقية.

الخاتمة:

من خلال متابعة وتحليل السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠١١ وحتى تاريخ اعداد الدراسة، توصلت الدراسة الى النقاط الرئيسة التالية:

١_ هناك تأثير كبير ودور لشخصية صانع القرار في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية بشكل حاسم ومركزي، وهو ما يعني ضعف الطابع المؤسسي أو انعدامه في هذه العملية؛ لأنه كلما كان هناك دور للمؤسسات في عملية صنع القرار، كلما قل دور وتأثير صانع القرار فيها. وبالتالي، نجد ان بوصلة التوجهات العراقية الخارجية، وسلوك الدولة، كان ولا يزال خاضعا بشكل كبير لرؤية وتوجهات شخص صانع القرار والنخبة المقربة منه.

٢_ في بداية فترة الدراسة ولغاية عام ٢٠١٤، شهد العراق حالة من التطرف الواضح في تصنيف البيئة الخارجية بين صديق وعدو، وانحاز العراق الى الجانب الايراني بشكل تام، على حساب العلاقات العراقية – العربية، وحتى على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.

٣_ اتسمت فترة حكومة السيد حيدر العبادي بالمرونة والاعتدال النسبي في التوجهات الخارجية، الأمر الذي اثر في مكانة العراق بالنسبة لدول الجوار العربي والاقليمي، بل وحتى الجانب الامريكي، الأمر الذي ساعد العراق على نسج علاقات

([28]) Hamzeh Hadad," Iraq's Foreign Policy lacks Domestic Consensus", The London Schoo; of Economics and Political Science (LSE), October 7th, 2021. access in 19/2/2022. At; https://blogs.lse.ac.uk/mec/2021/10/07/iraqs-foreign-policy-lacks-domestic-consensus/

اكثر اتزانا واعتدالا مع بيئته الاقليمية والدولية، خففت من النظرة العدائية التي كانت راسخة لدى الكثير من الدول تجاه العراق.

٤_ مثلت فترة السيد مصطفى الكاظمي، الفترة الأكثر فاعلية بالنسبة لدور العراق الخارجي، عبر الاهتمام بالبيئة الخارجية، والتركيز على دبلوماسية القمة، والمؤتمرات الدولية الثنائية والجماعية، وعقد الاتفاقيات، والاهتمام بالفعاليات السياسية والاعلامية والثقافية وحتى المجتمعية، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على مكانة العراق الدولية بشكل أكثر إيجابية، وعزز ثقة المجتمع الدولي بالنظام السياسي العراقي.

٥_ يمكن القول بأن غياب هوية عراقية جامعة، وغياب مصلحة وطنية حقيقية، تؤلف بين القوى السياسية العراقية، وتنمي ولائها وانتمائها للدولة على حساب الولاء والانتماء للخارج، من أهم أسباب عدم وجود خط عمل ثابت وواضح ومترسخ، بالنسبة لأداء الدولة وسلوكها الخارجي، الأمر الذي جعل من السياسة الخارجية العراقية، تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تحدث في النخب الحاكمة وصناع القرار؛ بمعنى اصبح سلوك وتوجهات الدولة الخارجية خاضعة لرغبات وأهواء صناع القرار في الحكومات المتعاقبة، وهو ما يخالف المؤسساتية والمهنية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها.

٦_ كلما كان سلوك الدول معتدلاً في بيئتها الخارجية، كلما حققت مكانة اقليمية جيدة، قد تفوق واقعها الفعلي في بعض الأحيان؛ كونه يزيد ثقة المجتمع الدولي بها، ويمكنها من تبوء دور ومكانة في إدارة تفاعلاتها الاقليمية بحرّية ومرونة عالية.

ومن أجل تلافي التداعيات السلبية من عدم وجود خط ثابت يمثل سلوك الدولة وتوجهاتها في السياسة الخارجية، يرى الباحث بأن على صناع القرار في العراق العمل على التالي:

أ- العمل على ايجاد هوية وطنية جامعة، من أجل بناء مصلحة وطنية موحدة، لتعمل على ترسيخ مبادئ ومصالح ثابتة في السياستين الداخلية والخارجية للدولة، من أجل ابعادها عن التقلبات التي تحدث فيها من جراء التغيرات التي تحدث على مستوى النخب الحاكمة وصناع القرار.

ب- حرص صانع القرار العراقي على العمل بحيادية واتباع السلوك المعتدل في التعاطي مع متغيرات البيئة الخارجية، بما يحقق مصلحة الدولة بشكل اساس.

ت- الابتعاد عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية في هذه المرحلة، والحرص على الوقوف بمسافة واحدة من جميع الاطراف.

ث- العمل على تبني دبلوماسية (الوساطة)، بين القوى الدولية والاقليمية المتنافسة، واستغلال العلاقات الودية مع مختلف القوى الدولية من أجل تسهيل ذلك.

قائمة المصادر:

أولا- المصادر العربية:

١ _ خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٤، عام (٢٠١٠). ص ٧٧-٩٢.

٢ _ علي رظا نادر، الدور الذي تظلع فبه ايران ي العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وايران؟، وجهات نظر، RAND، 2015، ص٢، شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/٢، متاح على الرابط التالي:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE151/RAND_PE151z1.arabic.pdf

٣ _ رائد حامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، المعهد المصري للدراسات، ٢٤ ابريل ٢٠١٩.

٤ _ مروان قبلان، "الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الاقليمية"، سياسات عربية، العدد ١٨، كانون الثاني/ يناير (٢٠١٦). ص ٦٤-٧٦.

٥_ مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر ٢٠١٥.

٦_ سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٣"، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٥.

٧_ محمد عباس ناجي، العراق وتحديات الأزمة السورية، مقالات الجزيرة، ٢٠١٢/١١/١٦. شوهد بتاريخ، ٢٠٢٢/٢/٣. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2012/11/16/

٨_ "العراق يقدّم طوق نجاة للأسد"، الجريدة، ١٣-٠٩-٢٠١١. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/٣. متاح على الرابط التالي: https://www.aljarida.com/articles/1461981394939152500/

٩_ نيروز ساتيك، "الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٣.

١٠_ فارس الخطاب، العراق وإشكاليات الموقف من الثورة السورية، مقالات الجزيرة، ٢٠١٢/٨/٣٠، شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٤. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2012/8/30

١١_ محجوب الزويري، " التعاون الدفاعي بين العراق وإيران.. هل من جديد؟"، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٧/٢٧. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٠. متاح على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/opinions/2017/7/27/

١٢_ حسن منيمنة، "شعرات معاوية: رئيس الوزراء حيدر العبادي وإدارة العلاقة العراقية الإيرانية"، FIKRA FORUM، 17 يناير ٢٠١٨. شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠. متاح على الرباط التالي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/shrat-mawyt-ryys-alwzra-hydr-albady-wadart-allaqt-alraqyt-alayranyt

١٣_ "العبادي يزور السعودية سعيا لرأب الانقسام بين السنة والشيعة"، BBC NEWS عربي، ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٧. شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠. متاح على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40326687

١٤_ علي فارس حميد و قحطان حسين، "الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد/ ٢٨، آب/ ٢٠١٦م. ص ٦٦٦-٦٧٥.

١٥_ حارث حسن، "حكومة العبادي: ترميم البيت الداخلي وتوسيع الشراكة الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤سبتمبر ٢٠١٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٤. متاح على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/en/node/3744

١٦_ رانج علاء الدين، "هل لا يزال بمقدور الولايات المتحدة الاعتماد على رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي؟"، BROOKINGS، الجمعة، ١٩ يناير ٢٠١٧. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٤٢٨. متاح على الرابط التالي:

https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/01/19

١٧_ علي زياد العلي، "مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الاقليمية"، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨.

١٨_ عبد الكريم كاظم عجيل، "الصراع الامريكي – الايراني في العراق وانعكاساته على احتجاجات ٢٠١٩"، في، "الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠: هل تفرض افقا للدولة المدنية؟"، ابو ظبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب (١٦٠) ابريل/ نيسان ٢٠٢٠.

١٩_ عادل عبد الحمزة ثجيل، "السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص"، عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، تموز ٢٠٢٠.

٢٠_ "مثلث مصري أردني عراقي: إحياء محور عربي في ظروف مغايرة"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ July 2021. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٢/٢/١٦. متاح على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/en/node/5056

٢١_ "البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة"، وزارة الخارجية العراقية، ٢٠٢١/٨/٢٨. شوهد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٧. متاح على الموقع التالي: https://www.mofa.gov.iq/2021/08/?p=25548

٢٢_ "قمة بغداد للتعاون والشراكة.. تأكيد قطري على الدور المحوري للعراق وتشديد سعودي على استمرار التنسيق بمكافحة الإرهاب"، شبكة الجزيرة الاعلامية ، شوهد بتاريخ: ٢٠٢١/٨/١٧، متاح على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/8/28/

المصادر باللغة الانجليزية:

1- 'Iraqi Foreign Policy: Actors and Processes', CHATHAM HOUSE, Middle East and North Africa Programme Workshop Summary, November 2012, p4. access in 4/2/2022. At;

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/1112iraq_summary.pdf

2- Steven A. Cook,"Iraq Is the Middle East's New Power Broker" , Foreign Policy, August 11, 2021. 2022. access in 18/2/2022. At:

https://foreignpolicy.com/2021/08/11/iraq-is-the-middle-easts-new-power-broker/

3- Paul Salem, Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations, CRNEGIE MIDDLE EAST CENTER, December 24, 2013 Paper, access in 28/2/2022. At;

https://carnegie-mec.org/2013/12/24/iraq-s-tangled-foreign-interests-and-relations-pub-54010

4- Hamzeh Hadad," Iraq's Foreign Policy lacks Domestic Consensus", The London Schoo; of Economics and Political Science (LSE), October 7th, 2021. access in 19/2/2022. At;

https://blogs.lse.ac.uk/mec/2021/10/07/iraqs-foreign-policy-lacks-domestic-consensus/